

الصناعة المصرفية والتحويلات العالمية

د. وصال سعيدي
جامعة ورقلة
أ. وصال عتيقة
جامعة بسكرة

مقدمة :

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي، وهو من أكثر القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، وتتمثل أهم تلك المتغيرات في التطورات التكنولوجية وعالمية الأسواق المالية والتحرر من القيود (وتشمل تحرير كل من أسعار الفائدة وأسعار الخدمات المصرفية والمالية)، وإزالة الحواجز التي كانت تمنع بعض المؤسسات المالية من العمل في قطاعات معينة، وأيضا الاتجاه إلى تطوير وإدارة مخاطر الإقراض.

وقد حدثت تطورات جوهرية في الصناعة المصرفية عالميا ومحليا وخاصة مع ازدياد حدة التنافس الدولي على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وحدثت تغيرات جوهرية في الاقتصاد العالمي، وظهور الكيانات المصرفية العملاقة، بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية العالمية واتساع دور الشركات دولية النشاط مع تعاظم دور الاقتصاد الرمزي.

لذا فقد أصبح لزاما على القطاعات المصرفية عالميا ومحليا الأخذ بمجموعة من العوامل وتنفيذ جملة من الاستراتيجيات لمواجهة هذه التحويلات العالمية ومواكبة الاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية، على ذلك فإن الإشكالية المطروحة في مواجهتنا هذه هي:

- ماهي أبرز الاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية في ظل التحويلات العالمية ؟
- ماهي أهم عناصر الاستراتيجية المثلى اللازمة لمواجهة هذه التحويلات ؟
- وللإجابة على هذه الأسئلة وغيرها فقد عمدنا إلى تقسيم هذه المداخل إلى محورين:

- **المحور الأول:** الاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية.
- **المحور الثاني:** استراتيجية البنوك في مواجهة التحويلات العالمية.
- وفيما يلي عرض بالتفصيل لمضامين النقاط السابقة المكونة لخطة الدراسة:.

المحور الأول: الاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية

لقد حدثت تطورت جوهرية في الصناعة المصرفية عالميا اتخذت مظاهر عدة، وعلى الرغم من تباينها فقد كرسنا للحفاظ على نصيب البنوك التجارية النسبي في سوق التمويل ومواجهة التدهور في معدلات ربحيتها، على ذلك يمكن إجمال التطورات الحديثة في مجال العمل المصرفي كما يلي:

1. التعامل المتزايد في أسواق رأس المال وتغير طبيعة الوساطة المصرفية

لقد أدى الركود الاقتصادي وتواضع معدلات النمو في داخل الدول الصناعية المتقدمة إلى جعل الاستثمار العيني والإنتاج ككل غير قادرة على إيجاد منافذ التوظيف اللازمة لاستيعاب رأس المال النقدي الذي في حوزة البنوك التجارية، وقد اضطرت تلك البنوك إلى البحث عن الربح خارج مجال الإنتاج العيني وتحولت بشكل متزايد من الوساطة في توفير رؤوس الأموال اللازمة لحركة الاقتصاد (تحويل الإنتاج وتسويقه) إلى مجال وساطة الخدمات المالية وإدارة المخاطر¹ الاتجاه الذي تمثل في قطاعات لا مصرفية قد تمثل في السعي نحو تكريس مفهوم الصيرفة الشاملة (البنك الشامل).

وبصفة عامة يمكن القول أن البنك الشامل هو ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية في داخل البلاد وخارجها من ناحية، ويقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضا، ناهيك عن تقديمه لخدمة واسعة من الخدمات المصرفية وتلك الخدمات التي لا تعتمد على وجود رصيد، وبذلك يمكن القول بأن هذه البنوك تمارس مجموعة كبيرة من الأنشطة من بينها²:

- § إدارة إصدارات الأوراق المالية من أسهم وسندات.
- § تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية للعملاء.
- § خدمات حفظ وإمسك دفاتر الأوراق المالية للعملاء.
- § ضمان الاكتتاب والسمسرة وأعمال صناديق الاستثمار.
- § الخدمات الخاصة لعمليات الإدماج وشراء الشركات.
- § التمويل التاجيري
- § الاستشارات المالية.
- § المضاربة في أسواق العملات والمعادن والبضائع والعقارات.
- § استحداث أدوات مالية جديدة تستقل في حركتها تدريجيا عن حركة الاقتصاد العيني ويتم تداولها والمضاربة عليها في أسواق رأس المال مثل المشتقات.

§ إصدار صكوك على قوة مديونيات قائمة (كثير شيوعا الديون المضمونة برهن عقاري) وطرحها للتداول سواء في أسواق رأس المال أو خارجها فيما يعرف بنشاط التوزيع أو التسديد، وعلاوة على ما سبق فقد توسع نشاط البنك ليشمل صيرفة التأمين³.

ويوضح الجدول التالي الأنشطة المسموح بها للبنوك التجارية في بعض دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة العشر G10، حيث بوجه عام يسمح للبنوك في الدول الصناعية المتقدمة (بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى) بممارسة الأنشطة المتعلقة بكل من الأوراق المالية والعقارات والاستثمار في مؤسسات غير مالية، كما يسمح بأن تكون البنوك نفسها مملوكة لمؤسسات غير مالية، والاستثناء الوحيد كان يتمثل في حظر ممارسة البنوك لنشاط التأمين في كل من أيرلندا واليابان.

جدول رقم (01): الأنشطة المسموح بها للبنوك التجارية في بعض دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة العشر G10

الدولة	الأوراق المالية	التأمين	العقارات	الاستثمار في مؤسسات غير مالية	التبعية لمؤسسة غير مالية
بنوك ذات أنشطة بالغة الاتساع					
أستراليا	لا قيود	مسموح	لا قيود	لا قيود	لا قيود
سويسرا	لا قيود	مسموح	لا قيود	لا قيود	لا قيود
المملكة المتحدة	لا قيود	مسموح	لا قيود	لا قيود	لا قيود
فرنسا	لا قيود	مسموح	مسموح	لا قيود	لا قيود
بنوك ذات أنشطة متسعة					
ألمانيا	لا قيود	مقيد	مسموح	لا قيود	لا قيود
إيرلندا	لا قيود	ممنوعة	لا قيود	لا قيود	لا قيود
إسبانيا	لا قيود	مسموح	مقيد	لا قيود	مسموح
بنوك ذات أنشطة مقيدة بعض الشيء					
إيطاليا	لا قيود	مسموح	مقيد	مقيد	مقيد
كندا	مسموح	مسموح	مسموح	مقيد	مقيد
اليونان	مسموح	مقيد	مقيد	لا قيود	لا قيود
بنوك ذات أنشطة مقيدة					
اليابان	مقيد	ممنوع	مقيد	مقيد	مقيد
الولايات المتحدة	مقيد	مقيد	مقيد	مقيد	مقيد

المصدر: سلوى العنتري، مرجع سابق، ص 71.

لا قيود: يمكن للبنك ممارسة كافة مجالات النشاط المذكور بشكل مباشر.

مسموح: يمكن للبنك ممارسة كافة مجالات النشاط المذكور على أن تكون كلها أو بعضها من خلال شركات تابعة.

مقيد: بعض مجالات النشاط المذكور يمكن ممارستها من خلال البنك أو شركات تابعة.

ممنوع: لا يمكن ممارسة النشاط سواء مباشرة أو من خلال شركات تابعة.

2. الاتجاه إلى الاندماج في البنوك

لقد أصبحت المنافسة العالمية بين المؤسسات المالية و المصرفية واقعا لا يمكن تجاهله في ظل ترسيخ العولمة يوما بعد يوم، ورغبة في زيادة قدرتها التنافسية اتجهت المصارف إلى الاندماج مع بعضها البعض لتكوين كيانات مصرفية عملاقة وقوية للتغلب على المصاعب التي بدأت تواجهها، وقد مثلت حركة الاندماجات داخل الأجهزة المصرفية للدول الصناعية المتقدمة شكلا من أشكال تركيز رأس المال وتمركزه سواء على صعيد الدولة القومية أو على الصعيد الدولي.

والواقع أن عمليات الاندماج والاستحواذ قد جاءت كتعبير عن اتجاه البنوك للتوسع الرأسي في نفس الأنشطة إفادة من اقتصاديات الحجم والتوسع الأفقي باقتحام أنشطة ومجالات جديدة للإفادة من اقتصاديات النطاق.

" وقد أدت موجة الاندماجات العالمية والإقليمية إلى قيام نوع من المصارف الكبيرة الحجم القادرة على توفير حزمة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية والاستثمارية بطرق تكنولوجية متطورة وتكاليف منخفضة كما أدت إلى الانتقال من مرحلة الإدارة التي تقوم على مركزية القرار إلى مرحلة الإدارة التي تركز على تقييم الأداء مع الاهتمام بتعظيم العائد على حقوق الملكية وإرضاء العملاء"⁴، ويوضح الجدول التالي أهم عمليات الدمج الكبرى بين المصارف الكبرى في العالم.

جدول رقم (02): أهم عمليات الدمج بين المصارف الكبرى في العالم حسب رأس المال

سنة الدمج	الموجودات رأس المال (مليون د.أ.)	1996 رأس المال (مليون د.أ.)	رأس المال	بعد الدمج	الموجودات (مليون د.أ.)	رأس المال (مليون د.أ.)	رأس المال	قبل الدمج
1994	267,339	10,264	28	سويس كروب، س.ج. واربرغ Swiss Bank Group S.G. Warburg	161,807 31,050	11,607 1,679	19 183	سويس بنك كروب س.ج. واربرغ
1994	355,605	9,325	29	درسدنر بنك Dresdner Bank	253,818 14,232	8,856 750	35 395	درسدنر بنك كليمنت بنسون
1994	104,619	9,318	30	فرست شيكاغو ن.ب.د. First Chicago NBD	65,900 47,111	4,452 3,201	76 102	فرست شيكاغو ن.ب.د. بانكروب
1994	250,241	8,957	31	لويديز ت.س.ب. Lloyds TSB	127,120 56,289	6,17 25,00	50 133	لويديز بنك مجموعة ت.س.ب.
1994	123,952	8,042	38	بنك ناشيونال أستراليا National Australia Bank	81,210 8,727	6,034 794	49 340	ناشيونال أستراليا ميتشغان ناشيونال
1995	647,781	24,323	2	بنك طوكيو- ميتسوبيشي Bank of Tokyo Mitsubishi	475,010 237,738	16,667 11,169	9 22	بنك ميتسوبيشي بنك طوكيو
1995	336,099	21,095	4	تشايس منهاتن كروب Chase Manhattan Group	182,296 121,173	11,436 8,444	20 35	كميكال بنك تشايس منهاتن
1996	226,994	19,021	9	ناشيونز بنك Nations Bank	185,794 41,200	12,662 3,359	16 110	ناشيونز بنك تومر فورس فاياشيتال

المصدر: خليل الهندي، أنطوان الناشف، العمليات المصرفية والبنوك المالية، ج3: دمج المصارف، طرابلس (لبنان): المؤسسة الحديثة للكتاب، 2000،

يوضح الجدول رقم (2) تزايد عمليات الدمج بين المصارف الكبرى في العالم وأبرزها بين بنك ميتسوبيشي « MITSUBISHI BANK » وبنك طوكيو « TOKYO BANK » وتشايس « CHUSE » و« MONHATTAN » و« CHEMICAL BANK » وقد ارتفعت قيم عمليات الدمج بين بنك ميتسوبيشي وبنك طوكيو إلى أكثر من 24 مليون دولار أمريكي، ويلاحظ من خلال نفس الجدول أنه على الرغم من أن حركة الإندماجات المصرفية قد شملت تقريبا جميع الدول الصناعية المتقدمة، إلا أن أنشطة هذه الحركات قد تركزت أساسا في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان.

أما في دول العالم الثالث فتشير تقارير صندوق النقد الدولي⁵، إلى أن البنوك الأمريكية والأوروبية قد قامت خلال النصف الثاني من التسعينات بشراء حصص مسيطرة في رأسمال عدد من البنوك في دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، سواء في إطار عمليات الخصخصة أو نتيجة إعادة الهيكلة في أعقاب الأزمات المالية، وهو ما حدث في كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك فضلا عن المجر وبولندا.

3. التوسع في الخدمات الإلكترونية

تعتبر المصارف من أكثر المؤسسات استخداما لتكنولوجيا المعلوم ات، فقد استفادت المصارف من هذه التكنولوجيا في تطوير وتوسيع الخدمات التي تقدمها، وفي زيادة انتشار الخدمات المصرفية، وفي زيادة كفاءة وفاعلية العمل المصرفي، كما يتميز القطاع المصرفي بسرعة تبنيه للتطورات التكنولوجية المتلاحقة والاستفادة منها في إعادة تعريف الخدمات المصرفية وفي استحداث الكثير من الخدمات الجديدة والتي لم يكن ممكنا أن تتواجد لولا الثورة التكنولوجية وإفرازها المتلاحقة، فقد ارتبطت فروع المصرف المختلفة مع بعضها البعض من خلال شبكات الحاسوب منذ عقود مضت، مما ساعد عملاء المصرف على الاستفادة من خدمات المصرف بغض النظر عن الفرع الذي يتعاملون معه، كما أن استخدام أجهزة الصرف الآلي والتي مضى على استخدامها عقد، مكن العملاء من الاستفادة من الخدمات المصرفية على مدار الساعة، كما زاد استخدام البطاقات الائتمانية من خلال أجهزة الصرف الآلي المختلفة، من المرونة المتاحة لعملاء المصارف. إن التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال الأجهزة والبرمجيات والاتصالات قد ساعدت المصارف على إعادة هندسة عملياتها الإدارية وتنويع خدماتها المصرفية، كتقديمها من خلال الإنترنت⁶.

وقد أظهرت إحدى الدراسات المعدة في منتصف عام 1999 بأن معدل تكلفة تقديم الخدمة المصرفية يبلغ حوالي دولارا أمريكيا وذلك إذا تم تقديمها من خلال فرع المصرف القائم والمبني من الحجر والطوب، ويبلغ معدل كلفة تقديمها من خلال أجهزة الصرف الآلي والأجهزة الإلكترونية المشابهة الأخرى حوالي (25 سنتا)، بينما لا يتجاوز معدل كلفة تقديمها باستخدام الإنترنت السنن الواحد⁷.

4. تحرير التجارة في الخدمات المالية

شهد قطاع الخدمات المالية أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كما حققت التجارة الدولية في الخدمات المالية زيادة مطردة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، "حيث بلغ حجم قطاع الخدمات المالية في مجال المبادلات التجارية الدولية 1,2 تريليون دولار يوميا، وتقدر مساهمة القطاع في التمويل الدولي بمبلغ 6,4 تريليون دولار"⁸.

وقد أضحى التعاون في الخدمات المالية ضرورة ملحة فرضتها الظروف والمصالح الدولية المشتركة، خاصة وأن دراسات عدة أجريت في هذا المجال قد أظهرت أن تحرير التجارة في الخدمات المالية وإرساء نظام للتجارة متعددة الأطراف من شأنه إلهي جانب الإصلاحات الأخرى - أن يعزز من فرص زيادة الدخل والنمو، وقد اتخذ التحرير المالي والمصرفي إطارا رسميا وتنظيما في إطار منظمة التجارة العالمية، حيث تعد الجاتس « GATS » Général Agreement on trade in services، أول تعاون دولي في المسائل المالية، حيث انتهت المفاوضات تحت مظلتها بتوقيع 70 دولة لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية وذلك في 13 ديسمبر 1997، وهو ما يعني تعميق الاتجاه نحو عوامة الخدمات المالية بما تحمله من مفهوم عدم التفرقة في المعاملة بين الموردين المحليين والموردين الأجانب للخدمات المالية، فضلا عن إعادة تنظيم الخدمات المالية المحلية بما يضمن رفع جودة المنتجات وتعزيز القدرة التنافسية للموردين المحليين، ويغطي الاتفاق الموقع أكثر من 95% من أنشطة قطاع الخدمات المالية التي تقدر قيمتها بتريليونات الدولارات⁹.

ولا شك أن تحرير تجارة الخدمات المالية أمر من شأنه تحقيق منافع كثير لدول العالم، حيث يتيح الاتفاق للدول النامية فرص نفاذ خدماتها المصرفية إلى أسواق الدول المتقدمة، وكذلك الاستفادة من نقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة والمتطورة لأسواق الدول النامية، وأيضا الاستفادة من الخبرات الأجنبية في تدريب وتأهيل العمالة الوطنية في أسواق الدول المستوردة للخدمة.

بيد أنه نتيجة لتواضع إمكانيات الدول النامية في مجال الخدمات بصفة عامة وانخفاض كفاءتها وقدرتها التنافسية، فضلا عن كون معظمها مستورد صافي للخدمات المالية، فإن هذه الدول ستواجه في مواجهة تحديات عدة أبرزها¹⁰:

- حدة المنافسة : خاصة في مجال الفنون الحديثة في العمل المصرفي مما يؤدي إلى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفي ، واحتكار سوق الأدوات الحديثة في العمل المصرفي لفترة من الزمن في ضوء خبرة البنوك الأجنبية نسبيا في هذه الأنشطة .
- لاشك أن تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية بما يعينه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية ، سواء عبر الحدود أو عن طريق إنشاء فروع لها ، ينتج عنه العديد من الآثار السلبية على رأسها تأثير سياسات البنك الأجنبي على السياسة الكلية للدولة وبالتالي على سياسة التنمية ، عند وجود أشكال من

المنافسة الضارة خاصة في مجالات الرقابة على النقد والسياسة الائتمانية ، فإذا أضفنا إلى ذلك قدرة البنوك الدولية على استخدام شبكاتها الدولية للتهريب الضريبي وتسهيل عمليات هروب رؤوس الأموال وحجب عملياتها عن السلطة الرقابية لأنضجنا خطورة هذه المسألة ، يمكن أن يقلل التحرر بدرجة حادة ، أو يلغي دعم الصناعات المالية الناشئة من المؤسسات الوطنية ويضر بتنمية النظم المصرفية المحلية .

● إن مخاطر تزايد المنافسة المحلية نتيجة توافر المصارف الأجنبية، قد يؤدي إلى وضع المصارف ذات مخاطر مالية مما يعرضها والجهاز المصرفي لاحتمالات الخسارة ، خصوصا في ظل عدم قدرتها على خفض تكلفة الخدمات المصرفية التي ترتبط إلى حد كبير بالسياسة النقدية والأهداف القومية.

● هناك تخوف بأن لا تقوم البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية سوى بخدمة القطاعات المربحة من السوق فقط والتي يشار إليها بالاختيار المفضل. بما يحمله ذلك من مخاطر عدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات وأقاليم معينة.

5. انتشار عمليات غسيل الأموال

تشير العديد من المؤشرات إلى تزايد ظاهرة غسيل الأموال كأحد المخاطر الكبيرة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي، ويكمن حجم المشكلة في ضخامة الأموال التي يتم غسلها كل عام، والتي تندفق عبر النظام المالي العالمي، "حيث بلغت عمليات غسيل الأموال 5,2% من الناتج العالمي أي وصلت حوالي 2 مليون دولار عام 1998، فمع إلغاء الرقابة على الصرف وحرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود الوطنية دون معرفة من جانب السلطات وانفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب انفتحت قنوات إضافية لغسيل الأموال القدرة" ¹¹.

وقد يكون البنك طرفا أصليا مشاركا في عمليات غسيل الأموال وتقديم التسهيلات اللازمة لضخ الأموال المشبوهة في الاقتصاد القومي لاسيما وأن المنافسة العالمية قد ساهمت في تسهيل نقل هذه الأموال من دولة إلى أخرى، حيث ترحب البنوك بالأموال القادمة إليها بصرف النظر عن تخري الم شروعية مادامت الأرباح التي ستحقق طائلة، وقد امتدت هذه الظاهرة إلى سمسرة الأوراق المالية وشركات الصرافة رغبة في جذب أكبر عدد ممكن من العملاء وما يعنيه ذلك من تحقيق أرباح كبيرة ¹².

وتكثفت منذ فترة الجهود الدولية لمكافحة عمليات غسيل الأموال، حيث توجه الأمم المتحدة تحذيرا شديدا للمجتمع الدولي من خلال تقرير بالمستندات يرفع الراية الحمراء لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال التي أخذت تنفذ من الثغرات المصرفية في الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى، وليس يخفى على أحد ما حدث في بنك الاعتماد والتجارة الدولي بفروعه من انهيار نتيجة اتهام بنك إنجلترا المركزي الأول بقيامه بعمليات غسيل الأموال ومن منظور مواجهة هذه الظاهرة بغض النظر عن الملابس الأخرى الخاصة بهذا الموضوع ¹³.

6. متطلبات لجنة بازل :

لقد تصدرت التغييرات التي شهدتها الصناعة المصرفية مجموعتان من العوامل التي كان لها الأثر الكبير في تزايد الدور الذي صار يلعبه رأس المال في اتخاذ قرارات منشآت الأعمال سواء الاستراتيجية منها أو المتعلقة بإدارة العمليات اليومية متوافقا في ذلك مع الرقابة العقلانية وطريقة التفكير الجديدة للمصارف، وهما: التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات وتعاضم الضغوط التنافسية، كما صاحب ذلك تحركا من العناصر داخل الميزانية للمصرف إلى العناصر خارج الميزانية، كل هذه التطورات مهدت السبيل أمام بروز أهمية رأس المال في الصناعة المصرفية كمقياس للأمان أو السلامة المصرفية باعتباره حاجزا واقيا أمام الخسائر.

وقد أقرت لجنة بازل في بنك التسويات الدولية سنة 1988 أهمية رأس المال من خلال فرض نسبة مستهدفة تمثل الحد الأدنى لملاءة المصرف وهي 8% من رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية، على أن تلتزم المصارف بتنفيذها في نهاية سنة 1992 وقد شهدت الساحة المصرفية جهودا دؤوبة من قبل اللجنة لوضع اللمسات الأخيرة للمقررات الجديدة بشأن كفاية رأس المال المعروفة (بازل 2)، ويشكل هذا الأمر تحديا هاما بالغ التعقيد، وقد تمثلت بداية هذه التعقيدات في وضع ثلاث محاور رئيسة ارتكزت عليها المعايير الجديدة وهي¹⁴:

× **المحور الأول:** وضع حد أدنى لمتطلبات رأس المال والذي يتضمن ثلاث أساليب مقترحة للتعامل مع مخاطر الائتمان:

§ أسلوب قياسي تقوم على أساي التقييم الخارجي لمخاطر الائتمان من قبل وكالات التقييم الخارجية.

§ الأسلوب الأساسي للتقييم الداخلي لمخاطر الائتمان.

§ الأسلوب المتقدم للتقييم الداخلي لمخاطر الائتمان.

× **المحور الثاني:** المراجعة الرقابية لكافة رأس المال.

× **المحور الثالث:** انضباط السوق الافصاح.

إن تطبيق هذا الاتفاق لن يكون بالأمر اليسير، فقد يلاقي العديد من البنوك صعوبات كبيرة في مقابلة متطلباته، ويمكن إيجاد بعض التحديات التي يفرضها فيما يلي¹⁵:

- يتسم منهج التقييم الداخلي للبنوك الذي يفرضه المعايير الجديدة بالتعقيد وارتفاع التكلفة مما يصعب معه استيعابه وتطبيقه من قبل العديد من البنوك العربية.
- من المتوقع ألا يكون لدى البنوك الخبرة والأنظمة وقواعد البيانات اللازمة لتطبيق منهج التقييم الداخلي.
- عدم توافر موارد لتغطية الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة وأنظمة إدارة المخاطر وجمع المعلومات، حيث تعد تقنيات التحكم في المخاطر وإدارتها المقترحة في الاتفاق الجديد قاسية جدا، وهو ما ينبئ بصعوبة الوفاء بها من قبل العديد من البنوك التي تعاني من ضعف في الأطر الرقابية علاوة على الضعف في أنظمة المدفوعات والتسوية.
- سوف يؤدي منهج التقييم الداخلي إلى لجوء معظم البنوك إلى الاعتماد على الطريقة القياسية للتصنيفات من قبل وكالات التقييم ومن ثم ستواجه البنوك غير المصنفة ائمانيا متطلبات رأس المال أعلى بسبب أوزان المخاطر العالية.
- سيعمل عدم اعتماد العملاء على الأخذ بأساليب التقييم المقررة على إلقاء عبء أكبر على رأسمال البنوك نظرا لأن عدم تقييم العملاء سوف يرفع من أوزان مخاطرتهم إلى 100% على أقل تقدير.
- سيشكل النقص في تقييمات وتصنيفات الأصول بشكل مفصل عائقا أمام الوفاء بمتطلبات بازل الخاصة بالرقابة.

7- تنامي العمل المصرفي الإسلامي:

بدأت فكرة المنتجات المالية الإسلامية تحتل حيزا مهما في إطار المؤسسات الإقليمية والعالمية، وهنالك الآن منافسة كبيرة من اجل اكتساب حصة معتبرة في سوق واعد ومرشح للتصاعد على مدى السنوات القليلة المقبلة، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار أعداد المسلمين في العالم التي تتجاوز 1.3 مليار نسمة، وتزايد أعداد الذين لا يرغبون سوى التعامل وفقا للشريعة الإسلامية. ولم يعد الأمر يقتصر على بنوك ومؤسسات محلية فحسب، بل امتد الأمر إلى بنوك عالمية مثل «هتش أس بي سي» و «سي تي بانك» و «باركليز»، و «يو بي اس»، وهذا الأخير أصبح يدير أصولا عقارية بالنيابة عن مستثمرين إسلاميين في منطقة «الطرف الأغر» في العاصمة البريطانية لندن. كما أن وجود جالية إسلامية كبيرة في أوروبا يتجاوز عددها 20 مليون شخص ويتركزون في دول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا بات يمثل سوقا محتملة ومرجحة للعديد من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية¹⁶.

وقد قدر خبراء في القطاع المصرفي حجم الصناعة المصرفية على مستوى العالم بنحو 260 مليار دولار في نحو 267مسة مصرفية حول العالم، مشيرين إلى أن الدول الخليج تستحوذ على 25 في المائة من تلك السوق، وقدر أولئك الخبراء معدل النمو في القطاع المصرفي بنحو 15 إلى 20 في المائة سنويا، ويصل العمل المصرفي

الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 40 في المائة من إجمالي العمل المصرفي الإسلامي عالميا وهناك توقعات بارتفاعه إلى 60 في المائة إذا ما عززت دول المنطقة هذا القطاع بشكل أكبر،¹⁷ ويشار إلى انه في نهاية عام 2002 فان المؤسسات المالية الإسلامية الرئيسية في منطقة الخليج العربي تجاوزت موجداتها المالية 35 مليار دولار وحققَت أرباحا صافية وصلت إلى 730 مليون دولار¹⁸.

المحور الثاني: استراتيجية البنوك في مواجهة التحويلات العالمية

تعد التحويلات العالمية في مجال الصناعة المصرفية بمثابة تيار متدفق مستمرا تتحدد بناء عليه الارتكازات والتوجهات و الهوية المصرفية للبنك الذي يشق طريقه نحو العولمة، وهي عملية تحتاج إلى إدراك أن البنى الذاتية للبنك يجب أن تنمو بالشكل الذي يمكنها من تخطي الحدود، ونشر شبكة فروع و وحداته على مستوى العالم في إطار يتصف بكونه:

- متكامل الخدمات والأنشطة المصرفية
- متوافق مع المتغيرات والمستجدات المصرفية
- متسق مع الأوضاع والإمكانيات والموارد المتوفرة لدى البنك.

ومن هنا ينبغي أن تكون مواجهة التحويلات العالمية المصرفية انبعاثا من داخل البنك، وليس وضع نظام نمطي يتم استيراده من الخارج او نقله من مصارف أو بنوك أخرى وذلك لتحقيق الفاعلية، فعلى البنوك تبني استراتيجيات فعالة للارتقاء بخدماتها إلى مستوى تلك التحديات المتباينة وذلك بالارتكاز على المحاور التالية:

1. التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمة المتنوعة:

ينبغي خروج البنوك عن دورها التقليدي وتحويلها إلى البنوك الشاملة، من خلال تبني استراتيجيات متطورة للعمل المصرفي تقوم على أساس التنويع والتخلي عن أوهام التخصص الوظيفي والقطاعي، وسوف يضع ذلك على عاتق تلك البنوك الكثير من المهام المتجددة لتمارسها استكمالاً لدورها، ولعل أهمها:

1-1. التوسع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية: والتي تتضمن ثلاثة وظائف رئيسية وهي:¹⁹

● **الإسليفني** شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركة المصدرة لها بغرض ترويجها وبيعها للآخرين، مع تحمل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال مدة حيازتها لها وقبل الانتهاء من تسويقها، وفي المقابل يحصل البنك على كافة العمولات والمصروفات الأخرى عند سداده قيمة الأسهم للشركة المصدرة.

● **التسويق** يتضمن قيام البنك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة مستخدما في ذلك إمكانياته من خبراء ووحدات متخصصة واتصالات واسعة مع الوسطاء الماليين الآخرين.

● **تقديم الاستشارات:** حول الإصدارات الجديدة المتعلقة بنوعية وتشكيل الأوراق المالية المرغوبة، مع عقد المنازعات بتكاليف الأوراق المالية ومردودها ومخاطرها في ضوء الواقع والظروف التي تعيشها الشركات التي قامت بإصدار تلك الأوراق.

1-2. القيام بنشاط التمويل التأجيري :

إلا التمويل التأجيري هو أسلوب مستحدث للتمويل يمكن بواسطته للمشروع أن يحصل على المعدات والآلات اللازمة له دون الاضطرار لدفع كامل ثمنها، إنما يدفع الإيجار المستحق عنها للشركات المختصة التي تؤجرها له، وفي نهاية مدة الإيجار يكون للمستأجر الخيار إما شراء الآلة أو المعدة بثمن يراعى فيه إجمالي ما سدده من قيمة إيجارية أو إعادة استجارها لمدة أخرى، ويتم الاتفاق بين الطرفين على مصاريف الصيانة الدورية، بالإضافة إلى تحمل المستأجر للمصاريف التشغيلية»²⁰

ويمكن للبنوك المساهمة في نشاط التمويل التأجيري من خلال المشاركة في تأسيس شركات التأجير التمويلي أو القيام بإعداد الدراسات اللازمة للتمويل التأجيري، كذلك القيام بدور المستشار المالي والاقتصادي لأي من الأطراف المشاركة، فضلا عن القيام بعمليات الترويج لصفقات التأجير التمويلي.

1-3. استثناء صناديق الاستثمار :

تقوم بعض البنوك الشاملة بتكوين صناديق الاستثمار التي تقوم باستثمار ودائع العملاء، ويديرها البنك لصالحهم مقابل أتعاب محددة يحصل عليها، أما الأرباح والخسائر فهي من نصيب العملاء وحدهم.

1. 4. **ممارسة نشاط أمناء الاستثمار:** بدءا من مرحلة إعداد دراسات الجدوى وإنشاء الشركات والترويج لها إلى مرحلة التأسيس وإصدار الأسهم، والقيام بضمان وتغطية وإدارة الاككتاب فيها بحيث تتولى المصارف وظيفة صانع السوق²¹.

1. 5. **المشاركة في تقييم المشروعات المطروحة للبيع في إطار برنامج الخصخصة، وذلك بهدف التعرف على القيمة الحقيقية لهذه المشروعات مع القيام بدور المستشار المالي للمستثمرين الراغبين في شراء أصول وأسهم تلك الشركات**²².

1. تقدم البنوك الشاملة كذلك خدمات أخرى مثل خدمات أنشطة المعاملات وتقديم الخدمات الشخصية للعملاء مثل: دفع فواتير الكهرباء والتلفون وسداد الإيجارات نيابة عنهم وسداد أقساط التأمين وغيرها من الالتزامات الأخرى²³.

2 - تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة :

لاشك أن البنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية ومواجهة التحويلات العالمية، قد أصبحت مطالبة بتنوع مجالات توظيف مواردها، وتقديم أنشطة تمويلية مختلفة على أسس مبتكرة وإبداعية تتلاءم مع احتياجات العملاء المتنوعة. وفي مايلي نلقي الضوء على أهم الخدمات التمويلية التي تعد مجالاً خصباً لنشاط البنوك لتطويع نشاط التمويل ومواكبة الاتجاهات الحديثة في هذا المجال²⁴.

1.2 صيرفة التجزئة : إن هناك العديد من الخدمات التمويلية التي يمكن أن تشهد توسعاً ملموساً من قبل البنوك في إطار مزاولتها الأنشطة صيرفة التجزئة ومن أهم هذه الخدمات مايلي:

- تقديم القروض الشخصية: لقد شهدت السوق المصرفية توسعاً كبيراً في مجال تقديم القروض الشخصية وبخاصة من جانب قيادة فروع البنوك الأجنبية بهدف الاستئثار بنسبة كبيرة من حجم السوق، ويعد تقديم القروض لتمويل أعراض استهلاكية مثل: شراء السيارات والأثاث وغيرها من أهم المجالات التي يمكن أن تشهد نمواً ملحوظاً نظراً لأنها تخدم قطاع عريض من العملاء.

- التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة : لا شك أن التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة يعد من أهم المجالات التي يجب أن توليها البنوك اهتماماً متزايداً في المرحلة القادمة، باعتبار أن البنوك هي القناة الطبيعية لتلبية الاحتياجات التمويلية لهذا القطاع، سواء بتوفير التمويل المطلوب بغرض اقتناء الأصول اللازمة لمزاولة العمليات الإنتاجية أو تمويل رأس المال العامل.

2.2 تقديم القروض المشتركة :

تتيح القروض المشتركة العديد من المزايا للعميل المقترض منها إمكانية الحصول على احتياجات تمويلية ضخمة قد تفوق الحدود الإنتمائية التي يمكن أن يوفرها بنك بمفرده للعميل، فضلاً عن الحصول على سعر تنافسي وتيسيرات في السداد، ناهيك عن المزايا المحققة للبنوك المقرضة، والتي تتمثل في توزيع المخاطر بين البنوك المشتركة في تمويل القرض. كما تعد العمولات التي تتقاضاها البنوك نتيجة لإدارة القروض المشتركة مصدراً هاماً من مصادر إيراداتها. بالإضافة إلى زيادة خبرات البنوك في منح الائتمان خاصة بالنسبة للبنوك حديثة النشأة نظراً لاشتراكها مع بنوك كبيرة وذات خبرة سابقة في منح الائتمان.

2 . 3 - تأسيس شركات رأس المال المخاطر :

تعتبر شركات رأس المخاطر إحدى قنوات التمويل الهامة في العصر الحديث نظرا لما تلعبه من دور حيوي في تقديم الدعم المالي والفني اللازمين للمشروعات الواعدة التي تعمل في مجالات استثمارية عالية المخاطر أملا في جني أرباح رأسمالية ذات معدل مرتفع في الأجلين المتوسط الطويل ، هذا فضلا عن تقديم الاستشارات المالية اللازمة للمشروعات القائمة التي تواجه صعوبات خاصة، وتتوافر لديها إمكانيات ذاتية لاستعادة نموها ، ولكنها في حاجة إلى إعادة هيكلة مالية مما يساعد على إعادة ترتيب أوضاع المشروع المتعثر .

3 - الاستعداد والإعداد الجدي للدخول في التعامل بقوة مع المستحدثات المصرفية الحديثة²⁵ :

و تتلخص في المشتقات و العقود المستقبلية و عقود الاستثمار مثل عقود الاختيار (option) ومقايضة الأوراق المالية والمبادلات (swaps) عقود المستقبل والعقود الآجلة للعمليات و اتفاقية أسعار الفائدة الآجلة والصراف الآلي (ATM) وعمليات المقاصة الإلكترونية داخل البنوك (ACH) ، وعمليات التأجير ومحاوله ابتكار الأساليب الفنية والإدارية التي تمكن البنوك من تخفيض درجة المخاطرة عند التعامل في تلك العمليات. ومن المعروف أن هذه الأدوات الجديدة ترتفع تكلفتها الفعلية ويصعب تسعيرها مما جعل البنوك تحاول ابتكار الأساليب الفنية و الإدارية التي تمكنها من ذلك وتساعد على التحرك و الوقاية من المخاطر المرتفعة الناتجة عن التعامل بتلك الأدوات (التأمين على المحافظ الاستثمارية والمبادلات و عقود تثبيت الأسعار ... الخ) مما ترتب عليه بالفعل تخفيض التعرض للمخاطر.

4- تعميق استخدام التكنولوجيا:

يعتبر التقدم التقني من أهم عوامل نمو القطاع المصرفي إذ أنه يساعد المصارف على تقديم خدماتها بأسعار أقل، وهذا ما حفز المصارف على استخدام إجراءات وسياسات عديدة لمسايرة التطورات التكنولوجية التي تحتاج الصناعة المصرفية وأهمها²⁶:

- 1- تحديث أجهزتها و تطويرها بحيث يمكن للبنوك التقليدية أن تقدم أفضل خدمة لعملائها في أسرع وقت ممكن، و لتستطيع أن تستخدم الوسائل الإلكترونية الحديثة.
- 2- تطوير فنون وتكنولوجيا الأداء المصرفي لتلائم التطور في آليات العمل الاقتصا دي كذلك آليات التجارة الدولية، فمن ذلك مثلا ، إنشاء شبكة إلكترونية مصرفية تربط في ما بين المصارف بعضها البعض من جهة، ثم بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة أخرى.
- 3- الاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة لأداء الخدمات للعملاء مثل استخدام الهاتف المصرفي، وأمر الدفع الإلكتروني...

4- دعم ورفع مستوى الأداء في بعض فروع البنوك التجارية القائمة مثل إنشاء مكاتب لخدمة العملاء وتداول النقود الورقية من خلال الفروع القائمة، فعلى سبيل المثال، استقر بنك ميدلاند الإنجليزي على اختيار ستة

فروع رئيسية تم تزويدها بالآلات الحديثة بحيث تستطيع تسوية 60 الف عملية في الساعة، وخفض عدد العمالة فيها من 3 آلاف عامل إلى مائتين فقط، كما تم عمل شيء مماثل في بعض البنوك الأمريكية، وكل ذلك كان بهدف رفع مستوى الكفاءة.

5- التوسع في استخدام الإنترنت لتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة وتشجيع العملاء على طلب هذه الخدمات.

6- نشر ماكينات الصرف الآلي، ونشر شبكة من نقاط البيع الإلكترونية علاوة على تقديم خدمات التحصيل الإلكتروني للشيكات وتركيب وتشغيل مراكز للاتصالات وخدمة العملاء، فضلا عن تقديم خدمات البنك المحمول وفتح فروع إلكترونية.

5 - تقوية قاعدة رأسمال البنوك:

لاشك أن التيار الجارف لعمليات الاندماج والاستحواذ المصرفي في أسواق المال العالمية جعلت العمل المصرفي يشهد تطورا وتنوعا سريعا لن تتمكن البنوك الصغيرة من مواكبته داخل الحدود القطرية، كما أن المتطلبات الجديدة لاتفاقية بازل بشأن كفاية رأس المال والملاءة المصرفية تفرض مزيدا من الضغوط على البنوك ولاسيما الصغيرة منها. هذا فضلا عن تحوير التجارة في الخدمات المالية الذي سوف يؤدي إلى زيادة حد المنافسة بين البنوك الصغيرة والبنوك الوافدة التي تمتلك مقدرات مالية وتكنولوجية هائلة تمكنها من تقديم خدمات عالية الجودة ومنخفضة التكاليف. و لمواجهة كل التحديات السابقة فإن البنوك مطالبة بتدعيم وتقوية قواعدها الرأسمالية من خلال زيادة عملية الاندماج الطوعي فيما بينها لتصل إلى حجم كبير للوحدات المصرفية يجعلها قادرة على المنافسة بكفاءة، إلا أن هناك محددات معينة تحكم عملية الاندماج أهمها²⁷ طبيعة النظام وحجم المصرفي وحجم السوق، بالإضافة إلى مدى توافر البيئة التشريعية والتنظيمية والظروف الاقتصادية الملائمة لعملية الاندماج كما أن اختيار الوقت المناسب ضروري لنجاحه العمليات، لذا يجب أن تخضع قرارات الاندماج لدراسات متخصصة يتم إعدادها لهذا الغرض مع ضرورة إسناد مثل هذه الدراسات إلى جهات متخصصة ذات خبرة طويلة في هذا المجال.

6- مكافحة عمليات غسيل الأموال

تماشيا مع الموائيق الدولية لمكافحة غسيل الأموال فإن البنوك مطالبة بتنفيذ التوصيات التالية بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال²⁸:

1.6- عدم الاحتفاظ بأية حسابات لشخصيات مجهولة الهوية أو لحسابات بأسماء وهمية.

2.6- اتخاذ الإجراءات المناسبة للحصول على المعلومات الحقيقية الخاصة بالعميل الذي يفتح حسابا له لدى البنك أو يتم تنفيذ عملية لحسابه.

3.6- حفظ السجلات الخاصة بالعملاء والعمليات التي تتم على المستوى المحلي أو الدولي لتكون حاضرة وجاهزة متواجدة إذا ما طالبتها السلطات المختصة لمدة كافية وفقا للقانون.

4.6 - متابعة سلوكيات العمليات المصرفية المثيرة للشكوك لتتخذ إدارة البنك قرار ضدها.

5.6- تدريب وتنمية قدرات الموظفين بالبنوك المختلفة عن طريق التعرف على الصفقات المشكوك فيها، والسياسات والإجراءات الخاصة لمجتمعاتها، وكذلك الإجراءات القانونية الخاصة بعمليات غسل الأموال .

6.6- تطبيق إجراءات مجابهة غسل الأموال على المنتجات المصرفية المختلفة من نقود بلاستيكية وعمليات إعادة الإقراض، وذلك من خلال التحري والحصول على البيانات اللازمة عن العميل طالب الاقتراض بضمان ودائعه في بلد أجنبي.

7- تنمية الموارد البشرية:

إن نجاح البنوك في تنفيذ استراتيجيات التطوير بكفاءة وفاعلية هو أمر مرهون بتوفير كوادر بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية معاصرة، وهو ما يتطلب تبني عدد من السياسات المتكاملة نذكر منها:

1.7- "تنمية مهارات العاملين بالبنوك وإعداد كفاءات مصرفية على مستوى عالمي وتطوير نظم الإدارة من خلال برامج التدريب المتطورة وتطوير آرائهم في مجال استيعاب المستجدين والمستحدثات وتطوير الصناعة المصرفية"²⁹

2.7- إعداد البرامج التدريبية لمختلف المستويات الإدارية للوصول إلى درجة الاحتراف في المستويات الإدارية العليا والوسطى والتمثيلية بقدر كبير من المرونة والفاعلية في ظل الإيقاع السريع لنشاطات الصيرفة العالمية .

3.7- رسم الاستراتيجيات اللازمة لإمداد المصارف التجارية بالخبرات الفنية المتخصصة سواء عن طريق إيفاد البعثات أو استخدام الخبراء وخاصة في مجال المبتكرات التمويلية الحديثة والأساليب المتطورة في إدارة الموجودات والمطلوبات³⁰ .

8- تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي:

يعد تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي أحد ركائز استراتيجية التطوير المأمولة لدعم كفاءة الأداء الجهاز المصرفي، حيث لم تعد البنوك في حاجة إلى موظفين تقليديين بل إلى بائعين محترفين للخدمات المصرفية، لذلك تبرز الحاجة إلى تحول البنوك إلى كيان تسويقي يركز على رغبات العملاء وكسب رضاهم عن الخدمات المقدمة وهو ما يستلزم³¹:

1.8- استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة في تسويق الخدمات المصرفية عبر العالم مثل استخدام شبكة الأنترنت الدولية للإعلان عن البنك .

2.8- تهيئة بنية مصرفية مناسبة للعميل تمكن البنك من الاحتفاظ بهم من خلال الاهتمام بتحسين الانطباع المصرفي للعميل عن طريق انتقاء من يتعامل مع العملاء ممن تتوفر فيهم الصفات الشخصية المميزة مثل: اللباقة والذكاء والثقة والكفاءة .

3.8- المساهمة في اكتشاف الفرص الاستثمارية ودراستها وتحديد المشروعات الجيدة بما يكفل إيجاد عميل جيد.

4.8- التركيز على أهمية تدعيم وسائل الاتصال الشخصي وتكثيف الحوار المتبادل مع العملاء.

5.8- تطوير بحوث السوق وجمع وفحص وتحليل تطورات السوق واتجاهاته.

6.8- مراقبة ومتابعة المعلومات المرتدة في السوق المصرفي والتي تتضمن قياس انطباعات العملاء عن مزيج

الخدمات المقدمة، ومدى تقبلهم لها ورضاهم عنها وتحديد الأوجه الإيجابية والسلبية التي يتعين الاستفادة منها.

خاتمة:

تشكل المؤسسات المالية جزءا من النسيج الاقتصادي ككل تتأثر به وتؤثر فيه، بل إنها تقف على قمة الجهاز العصبي فيه، وإذا كان انتشار ظاهرة العولمة قد ترك آثارا بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية، فإن إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية على النحو الذي فرضته العولمة قد فرض الكثير من التحديات لا سيما أمام الأنشطة المالية والمصرفية، والتي تمثلت أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي كانت تحول دون انطلاق الخدمات المصرفية لآفاق أكثر رحابة وهذا ما مثل تغييرا في طبيعة الوساطة المصرفية، وقد أفرزت ظاهرة الاندماجات بين المؤسسات المصرفية كيانات عملاقة حملت معها مخاطر مواجهة البنوك الصغيرة للتهميش والإفلاس، كما يعد التقدم التكنولوجي من أهم العناصر التي ساهمت في تفسير ملامح الخريطة المصرفية الدولية، حيث ساهم في تحول عدد كبير من البنوك إلى المعاملات الإلكترونية وتوسعت هذه البنوك في استخدام التجارة الإلكترونية وتقديم الخدمات المصرفية المتطورة، مما أحدث تغييرا في أنماط العمل المصرفي على النحو الذي بات يهدد الشكل التقليدي للبنك.

وقد ساهمت المؤسسات الدولية بدورها في تغيير طبيعة العمل المصرفي من خلال المعايير والقواعد المصرفية والمالية الجديدة لجنة بازل في مجالي الرقابة المصرفية وكفاية رأس المال ، والتي شكلت ضغوطا جديدة على البنوك في مجال تدعيم وتقوية نظامها المالي، ناهيك عن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية التي جاء في إطار تكثيف الجهود الدولية لتحرير تجارة الخدمات المالية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة.

ومن هنا فقد أضحت لزاما على البنوك مواجهة تلك التحديات باتخاذ الخطوات الملائمة التي تساعد على الانخراط في الاقتصاد العالمي بتحولاته وتغييراته المتزايدة والمستمرة للوقوف على قدم المساواة مع البنوك العالمية، وذلك من خلال إعادة صياغة استراتيجياتها وانتهاج سياسات أكثر تطورا وشمولا بهدف التكيف مع الاتجاهات الإبداعية في العمل المصرفي الدولي، وتطوير جودة الخدمة المصرفية ورفع كفاءة الأداء مما يعزز قدراتها التنافسية، وتتمثل أهم محاور هذه الاستراتيجية في التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة، والعمل على تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة، علاوة على تعميق استخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي وتقوية قاعدة رأسمال البنوك كمن خلال زيادة عمليات الاندماج بينها، ولا شك أن نجاح البنوك في تنفيذ استراتيجيات التطوير بكفاءة وفاعلية هو أمر مرهون من جهة بتوفير كوادر بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية معاصرة، ومن جهة أخرى بتبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي كأحد ركائز هذه الاستراتيجية.

المراجع الإحالات

- ¹ سلوى العنتري، "الاتجاهات الحالية للصناعة المصرفية في إطار التقسيم الجديد للعمل"، قضايا التنمية، (مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة: العدد 12، 1998)، ص 48.
- ² المرجع الأخير، ص، ص. 48، 49.
- ³ لمزيد من الاطلاع راجع في ذلك: هشام البساط، "صيرفة التامين"، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، ج2: دمج المصارف، 2002، ص 455.
- ⁴ رسمية محمود خلف الله محمود وآخرون، "تنمية القطاع المصرفي في مواجهة تحديات العولمة"، مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المجلد الأول، جامعة الإسكندرية: 11-13 سبتمبر 2003، ص. 299.
- ⁵ سلوى العنتري، مرجع سابق، ص. 54.
- ⁶ عامر عبد الرحمن الشيخ "الاستخدامات الإلكترونية في القطاع المصرفي" مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد: 19 (العدد 2: يونيو 2002 ص 4 نادر ألفرد قاحوش، العمل المصرفي عبر الانترنت، ط 1، عمان: الدار العربية للعلوم، 2001، ص. 35.
- ⁷
- ⁸ وصاب عتيقة، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وآثارها على القطاع المالي في البلدان العربية بالتركيز على حالة الجزائر، رسالة ماجستير تخصص: نفود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003/2002، ص. 57.
- ⁹ رسمية محمود خلف اله محمود وآخرون، مرجع سابق، ص 289.
- ¹⁰ وصاب عتيقة، مرجع سابق، ص-ص. 154-156.
- ¹¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، ط 1، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص. 231.
- ¹² رسمية محمود خلف الله محمود وآخرون، مرجع سابق، ص 294.
- ¹³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص، ص. 232، 231.
- ¹⁴ رسمية محمود خلف الله محمود وآخرون، مرجع سابق، ص. 291.
- ¹⁵ المرجع الأخير، ص، ص. 293، 292.
- ¹⁶ www.almokhtsar.com/html/news/1425/06/20/10/print_24217.php, le :20/09/2004.
- ¹⁷ http://arabic.peopledaily.com.cn/200403/04/ara20040304_76947.html , le:20/90/2004.
- ¹⁸ www.almokhtsar.com/html/news/1425/06/20/10/print_24217.php, le :20/09/2004
- ¹⁹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 57.
- ²⁰ رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري الصيرفة الشاملة ص. 102.
- ²¹ عبد الغفار حنفي، إدارة البنوك، بيروت: الدار الجامعية لطباعة والنشر، 1997، ص. 115.
- ²² المصدر نفسه
- ²³ رشدي صالح عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 103.
- ²⁴ رسمية محمود خلف الله محمود وآخرون، مرجع سابق، ص-ص. 307-312.
- ²⁵ وصاب عتيقة، مرجع سابق، ص. 173.
- ²⁶ السيد أحمد عبد الخالق "البنوك والتجارة الإلكترونية" الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، م سابق، ص. 509، 510.
- ²⁷ رسمية محمود خلف الله محمود وآخرون، مرجع سابق، ص. 323.
- ²⁸ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص، ص. 264، 265.
- ²⁹ المرجع الأخير، ص. 147.
- ³⁰ عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص. 116.
- ³¹ رسمية محمود خلف الله محمود وآخرون، مرجع سابق، ص. 324.